الــدال المفرد فــي علم العــربية
مسائله، وإشكالاته

إعداد

د/ أحمد علي سعد الله علي شافعي
أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة جازان

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه، وبعد:

لقد كان النحو من العلوم التي عني علماؤها بشأن الدَّالّ، ورصد طبيعته، وطريق تولد الدلالة منه، لكن موقفهم من الدَّالّ المفرد قد شابَهُ بعض الغموض، والتصق بمسائله بعض خفاء؛ زاده تفرُّقُ كلامهم عن الدَّالّ المفرد تحت أبواب شتى من أبواب الدرس النحوي.

ولست أبالغ إذا ما قلت: إن معظم المؤلفات النحوية اتسمت بمنهجية متشابهة عند حديثها عن الدَّالّ المفرد، حتى بدت -في حديثها عنه- وكأنها نُسِجَتْ على منوال واحد، ولاسيما ذلك الحديث الذي تُصَدَّر به – في العادة – المؤلفات النحوية؛ إذ تكاد تتفق على نمط واحد؛ هو التفرقة بين الكلمة والكلم والكلام في اللغة والاصطلاح، وكيف يغير المجاز من دلالة بعض هذه المصطلحات؛ فتطلق الكلمة ويراد بها الكلام والقول والقصيدة. ..إلى آخر ذلك من المباحث المألوفة المعروفة. ويختفي؛ أو يكاد يختفي – في غيابات ذلك النمط المألوف – ما تتطلبه سؤالات العقل؛ فلا يكاد يُعْرَف بالضبط موقف النحاة من الدّوَالّ الأربع أو الخمس ...إلخ الذي ينعقد عليه إجماعهم، وهل تشكل جميع هذه الدّوَال مادة درس لهم؟ وإن كانوا قد استبعدوا شيئا منها فما هو؟ وما علة استبعاده؟

وإذا كان النحاة قد اشترطوا في الدَّالّ النحوي أن يكون دالا بالوضع لا الطبع، فردُّوا ما كان دالًّا من الأصوات دلالة طبع، ولم يعتدوا به، فلماذا اعتبروا ذلك الصوت نفسه إذا حُكِي دالًّا مُعْتَمَدًا في درسهم فسموه اسم الصوت وقَعَّدوا له؟ ثم لماذا عَدُّوا هذا الصوت دالا نحويا إذا خوطب به ما لا يعقل من الدواب ونحوه؟ ثم لم يذكروا لنا موقفهم من ذلك الصوت الدَّالّ إذا خوطب

به ما يعقل من الآدميين؟ أم أن اللغة – على اتساع دروب التعبير بها – لم تكن تعرف نظائر لخطاب الآدميين بالصوت الدَّالّ؟!

ولقد جعل النحاة من الدّوَالّ ما لا يكون كلمة نحوية إلا بالاتصال، وقالوا : إن مثل هذه النظائر المتصلة لا دلالة لها عند الانفصال، فهي دالة فقط حال كونها سوابق أو لواحق متصلة، كالضمائر المتصلة، وتاء التأنيث وياء النسب، وأجمعوا على أنها – عند الاتصال – تدل على جزء الدلالة الكلية للكلمة، ثم إنهم جعلوا بعض هذه النظائر المتصلة أسماء وبعضها مجرد حروف لا نصيب لها من الاسمية على الرغم من أن هذه السوابق واللواحق تتفق في أنها لا دلالة لها إلا مع غيرها، وأنها عند الانفصال والاستقلال منعدمة الدلالة، فما سبب التفرقة في التصنيف؟

والنحاة أنفسهم يتناولون بعض الدّوَالّ اللغوية، ويتفقون على أنها دال نحوي، ثم هم يعربونها في بعض التراكيب اللغوية فعلا، ويجعلونها في بعضها الآخر حرفا، وينصون على أن الدَّالّ في الحالين ذو معنى واحد، كما كان حالهم مع (عسى)؛ إذ يجعلونها في بعض التراكيب فعلا ناسخا من أفعال الرجاء، ثم يجعلونها في تراكيب أخرى مجرد حرف ناسخ من أخوات (إن) في نحو قولنا (عساه طيب)!

وقد يعجب متعجل من موقفهم تجاه الدَّالّ الأعجمي، ويسأل : لماذا كان جل اهتمامهم منصبا على الاسم، وكونه أعجميا أصالة أو مآلا؟ وما الفرق بين أن يكون الاسم قد اختُرِع في بيئة العرب ثم انتقل إلى العجم والعكس – إذا كانت الدلالة – وهي بؤرة الاهتمام – واحدة؟ لماذا يختلف التقعيد تبعا لهذا؟

ثم هل حظي الدرس العربي برصد لتاريخ الدّوَالّ يجعل النحوي يتمكن من الجزم بأصالة دالٍ من الدّوَالّ في لغة من اللغات؟ أو يؤكد أنه منقول من واحدة إلى الأخرى؟ وما المعايير التي تحكم كون الدَّالّ عربيا أو أعجميا عند النحاة؟

ولماذا اهتم النحاة بالدَّالّ الأعجمي حال كونه اسما، ثم لم يهتموا بذكر الدَّالّ الأعجمي حال كونه فعلا؟ ألم تكن هناك نظائر معروفة في العربية لأفعال نقلت من بيئة العجم؟ وإذا لم تكن هذه النظائر موجودة فلماذا لم ينص النحاة على أنها ليست موجودة عند حديثهم عن العجمة؟ وإن كانت نظائرها موجودة في العربية فما أمثلتها؟ وما موقف النحو والنحاة منها؟ ولماذا لم يقعدوا لها كما قعدوا للاسم الأعجمي؟

لقد جاءت إشارات النحاة إلى هذه التساؤلات خاطفة ومتفرقة، بدرجة تجعل استخلاص إجابة شافية مرضية لها أمرا ليس بالهين، وقد تشكل هذا البحث – لهذا الغرض – من أربعة مباحث، تسبقها مقدمة هذا موضعها، وتليها خاتمة لخصت أهم النتائج، وشفعت بثبت المصادر والمراجع، والمباحث الأربعة هي:

المبحث الأول: أول حديث عن الدَّالّ المفرد في علم العربية.

المبحث الثاني : الدّوَالّ المفردة، وضوابط دخولها تحت طائلة الدرس النحوي.

المبحث الثالث : الدّوَالّ المفردة المشروطة، وموقف النحاة منها.

المبحث الرابع : الدَّالّ المفرد الأعجمي النشأة، وموقف النحاة منه.

والله أسأل أن يجعله علما ينتفع به، وأن يعفو عما به من ذلل، وأن يتقبله في سبيله، والله من وراء القصد، وهو حسبي، ونعم الوكيل.

المبحث الأول : أول حديث عن الدَّالّ المفرد في علم العربية

لقد كان لا بد للعلم الذي يهدف إلى رصد الدلالة المتولدة من التراكيب أن يتكلم أولا عن الدلالة المفردة التي تتولد من مفردات التراكيب، وهو ما كان في علم العربية؛ ذلك أن الخطوات الأولى لنشأة هذا العلم قد تحدثت عن الدَّالّ دلالة مفردة، وقسمته تقسيما لا يكون فقط خاصا بالعربية، وإنما يمتد ويستطيل ليشمل غيرها من اللغات المتكلَّمة الآدمية؛ فلقد أورد الزجاجي في الأمالي خبرا عن نشأة علم العربية، وأول ما كُتب فيه، مؤداه أن أبا الأسود الدؤلي – وهو من يعزى إليه وضع النحو – قد ذكر أن أمير المؤمنين عليا بن أبي طالب – رضي الله عنه – قد أُلقى إليه صحيفة كتب فيها : " بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْكَلَامُ كُلُّهُ اسْمٌ، وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ، فَالاسْمُ: مَا أنبأ عَنِ الْمُسَمَّى، وَالْفِعْلُ مَا أنبأ عَنْ حَرَكَةِ الْمُسَمَّى، وَالْحَرْفُ مَا أنبأ عَنْ مَعْنًى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلا فِعْلٍ، ثُمَّ قَالَ: تَتَبَّعْهُ وَزِدْ فِيهِ مَا وَقَعَ لَكَ، وَاعْلَمْ يَا أَبَا الأَسْوَدِ أَنَّ الأَسْمَاءَ ثَلاثَةٌ: ظَاهِرٌ ، وَمُضْمَرٌ ، وَشَيْءٌ لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَلا مُضْمَرٍ، وَإِنَّمَا تَتَفَاضَلُ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْرِفَةِ مَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَلا مُضْمَرٍ "[١].

وهذه الرواية ثابتة من ثلاثة طرق؛ الأول : أنها وردت مشفوعة بسندها الذي ينتهي إلى راويها الأول؛ أبي الأسود الدؤلي؛ فالزجاجي – وهو الراوي – أخذها عن محمد بن رستم الطبري، قائلا : " حدثنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ رُسْتُمَ الطَّبَرِيُّ، قَالَ: حدثنَا أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ، حدثني يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ ، حدثنَا سَعِيدُ بْنُ سَلْمٍ الْبَاهِلِيُّ ، حدثني أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ "[٢].

والثاني: أن العلماء الثقات قد أخذوها من الزجاجي، فلم يتشككوا فيها، ورووها، وأثبتوها كما أثبتها، فقد أوردها الأنباري ت ٥٧٧ هـ في نزهة الألباء[٣]، وابن الجوزي ت ٥٩٧ هـ في كتابه المنتظم[٤]، وياقوت الحموي ت

٦٢٦ هـ في معجم الأدباء[٥]، وجمال الدين القفطي ت ٦٤٦ هـ في إنباه الرواة[٦]، وابن خلكان البرمكي ت ٦٨١ هـ في وفيات الأعيان[٧]، والذهبي ت ٧٤٨ هـ في كتابيه سير أعلام النبلاء[٨]، وتاريخ الإسلام[٩]، والبقاعي ت ٨٨٥ هـ في نظم الدرر[١٠]، والسيوطي ت ٩١١ هـ، في كتابه سبب وضع علم العربية[١١]، وفي غيره، وأوردها غير هؤلاء، وإنَّ تواتر نقل الأئمة لها ليؤكد أنهم لم يجدوا في السند ولا في الرواية، ولا الراوي ما يدعو إلى التشكك.

والثالث : أن المؤلفات المدونة التي عنيت بالتأليف في النحو ووصلت إلينا قد أخذت من هذه العبارة المنسوبة إلى علي – رضي الله عنه – بطرف، وإذا كان كتاب سيبويه أول كتاب نحوي يصل إلينا فقد جاء في أوله باب علم ما الكلم من العربية، وتحته : " فالكَلِم اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل"[١٢]، ومثل هذا ما قاله المبرد في المقتضب تحت باب (تفسير وجوه العربية، وإعراب الأسماء والأفعال)[١٣].

والذي يعنينا هنا أن أول مرحلة حاولت التقعيد للغة قد بدأت من النص على ما يدل دلالة مفردة، وصنفته، وقسمته باعتبار الدلالة لا باعتبار اللفظ، إذ لو كان التقسيم باعتبار اللفظ لخلف أقسامًا تزيد عن الثلاثة، فالطبيعة اللفظية للأسماء متعددة ومختلفة – وهي قسم واحد باعتبار معناها – فالظرف اسم، وطبيعته اللفظية تختلف عن الضمير، وهما يختلفان عن العلم، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الأفعال.... إلخ.

ومن هنا كان اللجوء إلى المعنى الذي يؤديه اللفظ مهمًّا، فالكلمة الآدمية إنما تهدف إلى تحقيق معنى، والدّوَالّ بِعَدِّهَا محققة لهذا المعنى تتعدد على ثلاثة أوجه، لا يُتَوَقَّعُ وجود رابع لها؛ فهي إما أن تحقق معنى بذاتها، أو تحقق معنى في غيرها، والأولى : إما أن يكون معناها مرتبطا بالزمان أوْ لا، فإن ارتبط به فهو الفعل، وإن لم يرتبط به فالدَّالّ اسم، وإن كان لا يدل بنفسه، ودلالته متعلقة بوجود غيره معه فالدَّالّ حينئذ حرف.

ومن هنا فلا عجب من أن نجد هذا التقسيم للدوال المفردة لا يخص العربية فقط، بل يصلح لأي لغة من اللغات الآدمية، وهو ما ذكره المبرد صراحة؛ قال : "فَالْكَلَام كلّه اسْم وفِعل وحرف جاءَ لِمَعْنى لَا يَخْلُو الْكَلَام عربيًا كَانَ أو أعجميًا من هَذِه الثَّلَاثَة"[١٤].

وقد يقال : إن في الكلام المنسوب إلى سيدنا علي نفسه ما يحتاج إلى شرح وتفسير؛ كقوله – رضي الله عنه – : " الأَسْمَاءَ ثَلاثَةٌ: ظَاهِرٌ ، وَمُضْمَرٌ ، وَشَيْءٌ لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَلا مُضْمَرٍ، وَإِنَّمَا تَتَفَاضَلُ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْرِفَةِ مَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَلا مُضْمَرٍ"؛ إذ ما المقصود بالاسم الذي ليس بظاهر ولا مضمر؟ وكيف يتفاضل العلماء في معرفته؟ وقد أجمعت كلمة النحاة بعد على أن الاسم قسمان لا ثلاثة؛ فهو إما ظاهر وإما مضمر؟!

وأقول : لقد ذكر قلة من أهل النحو أن من الأسماء ما ليس بظاهر ولا مضمر، وسموه المبهم؛ قال الأبذي : –" وأقسامُ الاسمِ ثلاثةٌ: ظاهرٌ ومضمر ومبهم " [١٥]، وربما قصد به اسم الإشارة والاسم الموصول على ما يعرف به المصطلح عند غيره من أهل النحو، وإن كانوا لا يعدون هذا المبهم قسما مستقلا من أقسام الاسم، بل يدرجونه تحت الاسم الظاهر.

وقد سبقه – أي الأبذي – إلى هذا التقسيم الثلاثي للاسم ابن بابشاذ المتوفى ٤٦٩ هـ، فذكر تقسيما ثلاثيا للاسم، قال : " وقسمة الأسماء [كلها] ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وما بينهما وهو يسمى المبهم"[١٦]، وقد توقع ابن بابشاذ نفسه أن إنكارا ما ربما يوجه إلى تقسيمه الثلاثي للاسم مدعيا أنه ظاهر ومضمر فقط، فقال : " فإن قيل: فما الحاجة إلى قسمتها ثلاثة، وألا جعلت كلها ظاهرة أو مضمرة [أو أسماء إشارة]؟. قيل: لكل واحد من ذلك غرض صحيح. فالغرض بالأسماء الظاهرة البيان [عن ذات المسمى] كرجل وزيد. والغرض بالأسماء المضمرة الاختصار من نحو: أنا وأنت وهو. والغرض بأسماء الإشارة التنبيه من نحو: ذا [وذه] وذان وتان وألاء. والغرض بكل واحد من

هذه الثلاثة غرض صحيح لا يغني عنه الآخر. ولا يخلو كل اسم ظاهر من جواز الثلاثة فيه"[١٧]

ولكن تبقى الوقفة أمام نص علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – مخلفة تساؤلات عدة، أولها : لماذا لم تثبت الرواية تقسيما مماثلا للفعل أو للحرف؟ وإن قيل : إنها مجرد تحفيز لأبي الأسود، أو مجرد إرهاص للتقعيد، فلماذا لم يورد أحد ممن ذكروا أخبار أبي الأسود وكتابه أنه أكمل فقسم الفعل، أو الحرف؟!

وثانيها – وهو ما يعنينا هنا – : هل يعتد بالدَّالّ في علم العربية حال تحققه في اللفظ فقط؟ أم أنه يعتد به متى أصاب معنى من معاني أقسام الكلم الثلاثة، وإن لم يكن له من الوجود اللفظي حظ؟! فإشارة الأبكم مثلا إلى مسمى تحقق معنى الاسم، لكن : هل تكون اسما في العربية؟ والإيماءة كثيرا ما تحقق معاني مفردة، فهل تكون حينئذ كلمات؟ والأصوات المفهمة للمعنى هل هي أسماء؟ وهل شهدت المراحل اللاحقة لمرحلة النشأة تفسيرا لهذا؟

المبحث الثاني:الدّوَالّ المفردة، وضوابط دخولها تحت طائلة الدرس النحوي :

إذا كانت مرحلة النشأة قد خلت من تفصيل الحديث حول الدّوَالّ في اللغة، وتصنيفها فإن هذا لا يعني أن النحاة قد أغفلوا ذلك، أو أسقطوه من درسهم، فلم يكن لهم فيه سهم؛ فالحقيقة التي تؤكدها المدونات النحوية في عصور التأليف المتتابعة أن النحاة قد تأملوا الدّوَالّ المفردة التي يمكن أن تكون في لغة الآدميين، لا في اللغة العربية فقط، ونصوا على ما يكون مادة لدرسهم النحوي.

والدّوَالّ المفردة التي ذكرها النحاة هي : الخط، والإشارة، والعقد، والنصب، وما يفهم من حال الشيء، وحديث النفس، والتكليم.

أما الخط فمعناه خط القلم، أو ما كان في حكم القلم، قالت العرب : " القلم أحد اللسانين، وأما الإشارة فيقصد بها هنا ما كان إيماء إلى معنى، فهو يصيبه دون تلفظ أو كلام، كإيماءة اليد، أو العين، وفي الحديث الشريف "قَالُوا: مَا يُدْرِينَا يَا رَسُولَ الله مَا فِي نَفْسِكَ، هَلَّا أَوْمَأْتَ إِلَيْنَا بِعَيْنِكَ؟ قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِنَبِيٍّ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ"[١٨]، والإشارة تفهم ما يفهمه المتكلم، ولبعض الشعراء المحدثين نظم في ذلك؛ قال :

يترجم طرفي عن لساني لتعلموا *** ويبدي لكم ما كان طرفي يكتم
إشاراتنا في الحب رمز عيوننا *** وكل لبيب بالإشارة يفهم[١٩]

وأما العقد فهو ما يكون بالإصبع ونحوها دالا على عدد معين، وأما النصب فهو الأشياء التي وضعت للدلالة على معنى معين، كدلالة الهلال والمئذنة على المسجد، ودلالة المحراب على اتجاه القبلة مثلا.

وما يفهم من حال الشيء، ومنه البدء بمبتدأ هو اسم عين في حضوره، ثم ترك الإخبار عنه ليستقرئه المخاطب بالمعاينة، ومنه أيضا ما يُتَخَيَّل من استقراء حال ما لا يعقل، وتوهم حديثه، كقول الشاعر :

فقلت له: يا ذئب، هل لك في فتى ... يواسي بلا منٍّ عليك ولا بخل؟
فقال: هداك الله للرشد! إنما ... دعوت لما لم يأته سبُعٌ مثلي
فلست بآتيه ولا أستطيعه ... ولاكِ اسقني إن كان ماؤك ذا فضل[٢٠]

وأما حديث النفس فمعروف، قال الشاعر :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ***** جعل اللسان على الفؤاد دليلا [٢١]

وأما التكليم فمصدر كلَّم، بتضعيف عين الكلمة، وهو قرين الصوت المفهوم.

وهذه الدّوَالّ كلها قد تدل على معانٍ مركبة، وعلى جمل يحسن السكوت عليها، كما قد تدل على مفردات، فتكون دلالتها دلالة مفردة، وهذا موضع درسها هنا، أي أن ما يعنينا هو حال كون دلالتها دلالة مفردة.

ولقد ذكر النحاة العرب كل هذه الدّوَالّ، ونصوا على أنها تشترك في كونها رموزا للصورة الذهنية (المعنى)، وطفقوا بعد ذلك ينصون على ما يكون مادة لدرسهم النحوي، وما يترك ويستبعد من التأمل والدرس النحوي، وإن كان دالا.

فجعلوا الكلام في اصطلاحهم يعني ما يفيد معنى يحسن السكوت عليه، وجعلوا واحدَ الكلام الكلمةَ، واختلفوا في تعريفها وحدِّها؛ ابتداء من اختيار الجنس القريب؛ الذي يهدف من ورائه إلى جمع أصناف المعرف تحت طائلة التعريف، فعرفها بعضهم بأنها لفظ[٢٢]، وبعضهم بأنها لفظة[٢٣]، وعرفها آخرون بأنها قول[٢٤]،وهو اختلاف أدى إليه اختلافهم حول تحديد دلالة اللفظ واللفظة والقول في اللغة، وطبيعة اشتقاق كل واحد من الأجناس الثلاثة؛ فمن اعترض على حدها بالقول رأى أن القول جنس بعيد، وأن الأقرب لها أن تسمى لفظا؛ إذ "القول أعمُّ من الكلام، والكلم، والكلمة، عموما مطلقا، لا عموما من وجه"[٢٥]،ومن اعترض على حدها باللفظة رأى أن الأولى أن يقال في جنسها (اللفظ) دون تاء معللا ذلك بعلل هي أقرب لجدل المتكلمين[٢٦]، وقد كثر التعليل لاختيار واحد من الثلاثة جنسا قريبا للكلمة، وردِّ ما دونه، وهي كثرة ليس من ورائها كبير طائل؛ إذ إن كل واحد من الثلاثة يحقق الجمع، وإن كان بعضها جنسا بعيدا؛ إذ لا يُبْتَغَى من الجنس في الحدود أن يحقق منعا؛ لأن ذكر الجنس القريب يقصد من ورائه الجمع، وإنما يتحقق المنع بالصفات الفاصلة (الفصل) ولذا فإنه لا مشكلة من الجنس القريب للكلمة واختلاف قول النحاة فيه.

وقد توسع بعضهم في اقتراح الجنس القريب للكلمة فقال : "ولو قال عِوَضَ اللفظة: "عَرَضٌ" أو"صَوْتٌ" لصحَّ ذلك"[٢٧]، وكلامه فيه نظر؛ لأن العرض والصوت جنس بعيد إذا ما قورن باللفظة أو اللفظ أو القول؛ وهذا سيصعب من مهمة الصفة الفاصلة التي يؤتى بها في الحد لتخرج ما يدخل تحت الجنس المذكور، وهو لا يندرج تحت أنواع المعرَّف.

والنحاة متفقون على الصفة الفاصلة في حد ما يعدُّونه كلمة[٢٨] نحوية، ويجعلونه مادة لدرسهم؛ إذ تجمع كلمتهم على أن الصفة الفاصلة في حدها هي الدلالة، أو المعنى – فلا يختلفون في هذه كما اختلفوا في الجنس القريب – ،ويصطلح معظمهم على تعريفها بقوله : " اللفظة الدَّالّة على معنى مفرد بالوضع"[٢٩]

وإن اصطلاح معظمهم على هذا التعريف ليعني أنهم ليسوا معنيين بدرس الدّوَالّ المفردة التي لا يصدق عليها هذا الحد؛ أما الإشارة فخارجة؛ إذ هيَ ليست لفظا، وكذلك العقد والنصب؛ فهما خارجان للعلة نفسها.

وأما الخط فظاهر كلامهم أنه خارج من تحت طائلة الحد، ويخرج بالتبع من تحت طائلة الدرس النحوي، وإن كان واقع الحال غير ذلك، فقد يقال : إن ما بين دفتي المصحف خط، وهو كلام الله، وهو ركن الاستشهاد الأول، ومورد السماع الرئيس في النحو، وهو مادة درس النحاة والمعربين والمفسرين، فكيف يخرجونه من تحت طائلة حدهم، وهل وقعوا في التناقض؟ فاستبعدوا الدَّالّ الخطي من الدرس النحوي، ومن حد الكلمة النحوية ثم كانوا أول من يستشهد به، ويعتد به، ويعرب مفرداته؟

والجواب أنه لا تناقض هنا، فهم لا يعتدون بالدَّالّ الخطي بِعَدِّه خطًّا دالا حتى تكون له ضميمة من اللفظ، فإذا كان له تحقق من جهة اللفظ فحكمه حينذاك حكم الكلمة الملفوظة، وهو – حينذاك – مادة درس، ومفرداته دوال مفردة نحوية، ولما كان لخط المصحف وجود من الناحية اللفظية كان كلاما نحويا، فهو لا يعد كلاما من جهة كونه خطا دالا، وإنما من جهة كونه ملفوظا ومتلوا.

ومثل ما يقال عن الخط يقال عن حديث النفس، فهو ليس مادة نحوية، وليس دالا نحويا ما لم يغادر دماغ صاحبه، فتكون له نصيب من الإيجاد اللفظي، أو الدفع الرمزي الملفوظ.

وبناء عليه فإن الدَّالّ المفرد الذي يعتني به النحاة ليس فقط اللفظ أو الكلمة، وإنما ما كان في حكمها من الدّوَالّ المفردة التي يمكن أن يتحقق لها وجود من الجهة اللفظية.

المبحث الثالث : الدّوَالّ المفردة المشروطة، وموقف النحاة منها :

تختلف طرق بعض الدّوَالّ المفردة في إصابة الدلالة وتحقيقها، فبعض الدّوَالّ ذات خصوصية معينة تجعلها تخالف النظائر المتواترة من الدّوَالّ اللفظية في منبع الدلالة وأصلها، أو في طريق تحقيقها للدلالة، أو في كلية الدلالة وجزئيتها، وفيما يلي تعريف بهذه الدّوَالّ وموقف النحاة منها

١- **أولا : الدّوَالّ المفردة الدَّالّة أصالة بغير الوضع :**

من الدّوَالّ ما له نصيب من اللفظ، وهو مع ذلك خارج من تحت دائرة الاعتداد النحوي؛ لأنه ليس دالا عن طريق القصد والوضع، فبعض الأصوات مثلا دال بالطبع، كصوت السعال؛ إذ يدل على مرض، وصوت النائم، وصوت الضحك...إلخ، كل هذه لا تدخل تحت دائرة الاهتمام النحوي؛ فدلالتها طبعية لا وضعية.

ولكن هذه الأصوات نفسها قد يحدث لها طارئ فيخرجها إلى دائرة الاهتمام النحوي، وذلك إذا حكيت، إذ يحدث بالحكاية تحول للدلالة، فلا تكون الأصوات فيها آتية على وضعها الأول، بل ترد متضمنة دلالة القصد بها من المحكي عنه، وهذا ما يحولها، ويجعلها دالة بالوضع، فتصبح مادة نحوية، ودالا نحويا.

فأصوات الطيور، وما لا يعقل من الدواب، أو أصوات التحام بعض الجمادات، والمصنوعات ليست مادة نحوية؛ وإن دلت على صاحبها ومصدرها... إلخ، لكنها إذا حكيت صارت مادة نحوية، وهناك باب في كتب النحو يُعَنْوَنُ بـ (اسم الصوت)، وهو يعنى بدرس ما حكي من الأصوات أو ما خوطب به ما لا يعقل؛ قال ابن مالك :

وما بِهِ خُوطِبَ ما لا يَعقِلُ ... من مُشْبِهِ اسمِ الفعلِ صَوتًا يُجْعَلُ
كذا الذي أجْدَى حكايَةً كَقَبْ ... والزم بنا النوعينِ فهو قد وَجَب

فتحول دلالة الدَّالّ المفرد، وتغير طريق دلالته من الطبع إلى الوضع مغيِّر لعدِّه دالا نحويا، أو عدم الاعتداد به دالا.

فصوت الغراب مثلا – وإن دل على صاحبه ومصدره – لا يدل دلالة اصطلاح ووضع، وإنما دلالته دلالة طبعية، ولذا لم يكن مادة نحوية في حد ذاته، فإذا حكاه شخص تحول طريق دلالته، فصار دالا بالوضع والاتفاق والتفاهم، وحينئذ يكون مادة نحوية، ويختلف وضعه التقعيدي كلما اختلف طريق الدلالة المرادة منه؛ فإذا حُكِي الصوت ليدل على مجرد الصوت نفسه محكيا فحكمه البناء، ولا محل له حينئذ من الإعراب، فإذا استخدم مكان صاحب الصوت، فأغنى عن ذكره، ودل عليه أعرب وجوبا، فنقول :" أزعجني غاقٌ الأسود " فغاق في الأصل حكاية لصوت الغراب، والمراد منها هنا صاحب الصوت، وهو الغراب، وليس مرادا منها مجرد الصوت أو حكايته، ولذا أعربت، وخالفت حكمها النحوي الأول حال كونها محكية وهو البناء.

وقد تتحول الدلالة وتتغير؛ فيراد من الكلمة الدلالة على نفس لفظها محكية، كقولنا :" لا يسرع البغل إلا إذا سمع عدسا بالإعراب، أو عدس بالبناء"، إذ يجوز فيها هنا الإعراب والبناء، وعدس صوت زجر البغل.

وهكذا تتحول الكلمة الواحدة إلى أكثر من حكم في النحو، بتغير الدلالة، أو تغير الجهة التي تدل منها، فإن كان الصوت صادرا مما لا يعقل فدلالته طبعية، ولذا فهو ليس كلمة أصلا، فإذا حكي، فإن الحكاية تغير طريق الدلالة، إذ يأتي في صورة كلمة ملفوظة ليدل على معنى بالوضع والاتفاق – على ما تبين –

لكن الذي لم يرد له ذكر في كتب النحويين موقفهم من الأصوات الآدمية إن هي دلت بالطبع، ثم حكيت، أو موقفهم من الأصوات التي تدل بالوضع وهي ليست على صيغة وأوزان الكلمات العربية، فقد أغفلت، وكأن ليس لها من الوجود نصيب، كصوت القبلة، والصوت الذي يصدر من الإنسان ويعني النفي، وذلك الذي يعني القبول، فما حكمه النحوي إذا حكي، هل يصير كلمة؟

واللغة العربية تعرف نظائر لهذا وأشباها، منها : ما يحكى عن أبي نواس من أن الخليفة العباسي الأمين سأله : هل تستطيع أن تصنع شعرا لا قافية له، فقال : نعم، وارتجل من فوره :

ولقد قلت للمليحة قولي * من بعيد لمن يحبك (مه مم) (صوت القبلة)**

فأشارت بمعصم ثم قالت * من بعيد خلاف قولي (ته ته) صوت الرفض**

فتنفست ساعة ثم إني * قلت للبغل عند ذلك (كه كه) صوت زجر الدابة.**[٣٠]

ولست أقول هنا إن أبا نواس من أهل الاستشهاد، فهو متأخر، فهو من شعراء العصر العباسي، ولكني أقول : إن اللغة لا تعدم شيئا من ذلك، وإنه ينبغي أخذه في الاعتبار عند التقعيد، وإذا كان النحاة قد خصوا اسم الصوت بخطاب ما لا يعقل، فذلك لا ينفي أن يستخدم الصوت في خطاب ما يعقل، وإنما لما كان العدول عن الصوت إلى الألفاظ ممكنا مع العاقلين فقد قلت نظائر الخطاب بالصوت عندهم بما لم يجعل النحاة يلتفتون إليها، أو يقعدون لها، كما أنه يمكن القول بأن حكاية الصوت تتسع لحكاية أصوات ما يعقل وما لا يعقل، وساعتها يكون للأمثلة التي وردت في أبيات أبي نواس نصيب من التقعيد النحوي؛ فاسم الصوت قسمان – كما ذكروا – الأول : ما خوطب به ما لا يعقل، والثاني : ما استخدم لحكاية صوت.

وإذا اعتبرنا أبيات أبي نواس قد حوت أصواتا للخطاب، فقياسها على نظائرها في التقعيد يصعب، إذ سيكون قياسا مع الفارق، والفارق يكمن في أن نظائرها التي حظيت بالتقعيد النحوي كانت لخطاب ما لا يعقل، وهذه لخطاب

العاقل، كما أن نظائرها حوت تعديلا في لفظ الصوت، فلم يكن مساويا لمصدره الأول، وإنما نطقت بما يقاربها من ألفاظ الهجائية العربية، بخلاف هذه التي حكيت بنقل الصوت كما كان من مصدره الأول.

فإذا أهمل الفارق، جعلت شبيها لنظيرها الذي يستخدم لخطاب ما لا يُعقل، فكان حكمها البناء، وعدت اسم صوت مبنيا.

وإذا عُدَّت من القسم الثاني من أقسام اسم الصوت، فجُعِلت حكاية صوت، كان الاختلاف بينها وبين نظائرها المذكورة في كتب النحو قائما من جهة كون نظائرها نطقت بما يقاربها من حروف الهجاء، وهذه ليست كذلك، وإذا قيست على نظائرها هذه بإهمال الفارق جعلت كلمات نحوية، وحكمها البناء.

٢- <u>ما كانت دلالته المفردة مشروطة باتصاله :</u>

من الدّوَالّ ما تنعدم دلالته عند انفصاله، كالضمائر المتصلة، فواو الجماعة مثلا دالة على الاسم الجمع، ولا تكون واو الجماعة إلا متصلة بالفعل، وهي دالة على فاعله، فهي كلمة نحوية مادامت متصلة، فإن انفصلت فلا دلالة لها، ولا اعتداد باسميتها، وتاء الفاعل، وياء المخاطبة، وغيرها من الضمائر المتصلة مثلها، فدلالتها مقرونة بالاتصال، والاعتداد باسميتها مشروط بالدلالة، فإذا انفصلت – وهي باقية على بنيتها اللفظية – فلا دلالة فيها، ولا اسمية.

فإذا اتصلت هذه الضمائر بغيرها، ودلت دلالتها، فالمتَّصَل به كلمة، وهي وحدها كلمة، فالمحصلة كلمتان، فقولنا : (قاموا) كلمتان؛ فالفعل (قام) كلمة، والواو كلمة.

٣- <u>اشتراط الدلالة الكلية في الاعتداد بالدَّالّ نحويا:</u>

من الدّوَالّ ما يدل على معنى هو معنى جزئي، وليس معنى كليا للفظة؛ كحروف المضارعة مثلا، فهي دالة على طبيعة الفاعل قبل مجيئه والنطق به، ولكن دلالتها هذه مشروطة باتصالها من ناحية، وهي من ناحية أخرى ليست

دالة دلالة مفردة تامة، وإنما هي دلالة جزئية، ومثلها تاء التأنيث الساكنة المتصلة بآخر الفعل؛ إذ تدل على أن الفاعل مؤنث، ومثلها ياء النسب؛ فهذه كلها دوال لا تتحقق دلالتها إلا باتصالها، وهي عند اتصالها دالة دلالة الجزء.

وقد يقول قائل : إن هذه الدّوَالّ أشبهت واو الجماعة، والضمائر المتصلة في كونها لا تدل إلا حال اتصالها، وفي أنها دالة دلالة جزئية؛ فلماذا اعتدوا بواو الجماعة وأمثالها من الضمائر فجعلوها أسماء، وجعلوا لها دلالة مفردة ترتقي بها إلى كونها كلمة، لها موقعها الإعرابي، في حين أنهم لا يحكمون بالحكم نفسه على نظائرها الأخرى (حروف المضارعة، وياء النسب، وتاء التأنيث. ..) فلم يجعلوها كلمات؟

ويقال : إن هذا الأمر من الموضوعات المشكلة، التي اختلفت حولها كلمة النحاة؛ فمنهم من عد هذه الأشباه كلمتين صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة، وشبههما بالمركب المزجي، وجعل الإعراب على آخر المضارع كما كان الإعراب على آخر المركب المزجي.[٣١]

ومنهم من قال : إنما الكلمة واحدة، وحروف المضارعة وياء النسب وما أشبهها ليست بكلمات، وهذا الرأي يرجحه الفارق الملموس بين الضمائر المتصلة وهذه الحروف، ذلك أن الضمائر المتصلة تغني عن ذكر الاسم، فهي توضع موضعه، وتعود عليه، وتفهم معناه، فمجيء واو الجماعة في الفعل – مثلا – يغني عن ذكر الفاعل اسما ظاهرا، ولم يشذ ذلك إلا في قلة من الشواهد منسوبة – على أي حال – إلى فئة قليلة من العرب، نسبها بعضهم لطيِّئ وأزد شنوءة[٣٢]، وهم الذين يجمعون بين الضمير والاسم الظاهر الذي بمعناه حال الإسناد للفعل، وهي اللغة التي يعرفها النحويون بلغة (أكلوني البراغيث)، وهي قليلة، بينما النظائر التي تكثر وتطرد على لسانهم تقضي إلى أن الفعل إذا أسند للضمير لم يحتج إلى الاسم الظاهر.

اشتراط طبيعة معينة للتركيب تكون قرينة على معنى الدّالّ ووظيفته، وعمله

هذا الجانب مستحق لبحث مستقل، يعرض لجوانب الاختلاف في بعض النظائر المتفقة المبنى، التي تختلف في العمل تبعا لاختلاف طارئ على الدلالة الأصلية، أو اختلاف طارئ على طبيعة التركيب اللغوي الذي تدخل فيه، وسنكتفي هنا بالتمثيل فقط.

فبعض الدّوَالّ المفردة تمر بعوارض معينة تجعلها تتغير في طبيعة الدلالة، وتتغير بالتالي في طبيعة العمل النحوي، ويتغير تصنيفها من حيث كونها نوعا من أنواع الدّوَالّ المفردة، ومن حيث اندراجها تحت قسم بعينه من أقسام الكلم الثلاثة، فكلمة (عسى) مثلا مصنفة عند النحاة على أنها فعل ماض جامد، وعملها معروف؛ فهي تدخل على الجملة الاسمية التي يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، فترفع الاسم، وتجعل الجملة الواقعة خبرا في محل نصب.

لكن هذا الدّالّ بلفظه ورسمه قد يأتي في تركيب لغوي آخر فصيح، ويكون عمله مختلفا تماما، وذلك حين تأتي هذه اللفظة متصلة بضمير، ويأتي بعدها الخبر مفردا لا جملة، يقولون مثلا : (عساك طيب)، فقد ذكر النحاة هذه اللغة، ونصوا على أن (عسى) في مثلها تكون حرفا لا فعلا، وهي عاملة عمل (إن) فالضمير المتصل بها في محل نصب اسمها، والخبر المفرد بعدها مرفوع.

وبناء عليه فإن الدّالّ الواحد قد يأتي في تركيبين مختلفين، فيختلف عمله النحوي تبعا لعوارض التركيب اللغوي، فعسى في قولنا : (عسى الرجل أن يقوم) فعل، وهي في قولنا (عساه قائم) حرف، وهي في التعبيرين دالة على ترجي الحدث، غير أن المشابهة في العمل النحوي أدت إلى اختلاف تصنيفها وعملها في التعبيرين، ففي الأول أشبهت الأفعال التي في باب المقاربة، وهي نفسها التي تشبه أفعال كان وبابها، ووقعت في موقع يشبهها،

فعملت عملا يشبه عملها؛ إذ رفعت الاسم وجعلت الخبر في محل نصب، ولذا صنفت مثلها، ثم إنها في التعبير الثاني (عساه قائم) وقعت موقع الحرف الناسخ، وأشبه التركيب الذي تقع فيه تركيبه، فصنفت مثله، ولست أرى فرقا في الدلالة يمكن أن أعده هو الداعي إلى هذه التفرقة في التصنيف لها؛ اللهم إلا ما يشعره الفعل المضارع الواقع خبرا لها في المثال الأول من معنى الحال أو الاستقبال، وهو ما لا يشعره خبرها الذي هو اسم الفاعل (قائم) الواقع بعد الضمير المتصل بها؛ إلا أن هذا الفارق لا يرقى إلى الدرجة التي تجعله يرجح عدها في الثاني حرفا، وفي الأون فعلا، إلا أن يقال : إن السبب هو عوارض التركيب اللغوي، وقياس الشبه للعمل النحوي – كما بينت –، وليست عوارض التركيب هذه حكرا على (عسى) وجملتها، وإنما لها نظائر أخرى في النحو العربي؛ إذ يكون الدَّالّ واحدا من جهة المبنى، وهو متفق من جهة المعنى ثم تكون عوارض التركيب اللغوي هي التي تحكم بكونه واحدا من أقسام الكلمة في تركيب بعينة، وتحكم بِعَدِّه مندرجا تحت قسم آخر في تركيب لغوي آخر، كما هو الحال أيضا مع (خلا وعدا) إذا كانا للاستثناء، فإنهما محتملان للفعلية والحرفية في التراكيب التي لا تأتي فيها (ما) قبلهما، فإن ذكرت (ما) قبل واحدة منهما حكم بأنها ما المصدرية، وبأنهما فعلان فقط، واحتمال الحرفية غير وارد، لأن حرف الجر لا يقع بعد (ما) المصدرية، فالبنية واحدة في التركيبين، والمعنى واحد وهو الاستثناء، وطبيعة التركيب هي التي يكون عليها التعويل في التصنيف، ومن ثم في إعراب الكلمة، وتحديد عملها.

المبحث الرابع : الدَّالّ المفرد الأعجمي النشأة، وموقف النحاة منه :

اللغة العربية كغيرها من اللغات ليست بمنأى عن غيرها، فهي تتفاعل مع اللغات الأخرى؛ تأخذ منها وتعطي، وقد ينتقل الدَّالّ من لغة أعجمية إلى

العربية؛ فيعتد به في النحو مادامت قد انطبقت عليه شروط الكلمة النحوية، فكان له وجود في اللفظ، ثم كان دالا على معنى مفرد بالوضع.

والدّوَالّ التي دخلت إلى العربية من اللغات الأعجميّة كثيرة جدا، ويصعب حصرها، أو تأكيد أصالة العجمة في معظمها، أو تحديد وقت دخولها إلى العربية، والاختلاف الذي طرأ على اللفظة بعد الانتقال من لغتها الأم، إذ تنعدم آليات التأريخ اللغوي للألفاظ الدخيلة إلى العربية أحيانا كثيرة، وتنقص أحيانا، فيصعب الوقوف على تاريخ الدَّالّ اللغوي، وتطور دلالته أو لفظه، أو تتبعهما منذ نشأة الدَّالّ حتى لحظة الدرس.

وكثير من الدّوَالّ الأعجمية التي دخلت إلى العربية تحولت بمرور الوقت إلى واحدة من مفردات العربية، وتحولت أصولها إلى واحدة من الجذور المعجمية، فاستخدمت كما تستخدم الألفاظ العربية تماما، حتى لا يكاد يقف على أصالة عجمتها إلا الراسخون في العلم، وقليل ما هم.

وليس أدل على هذا من أن أهل التفسير قد أقروا بأن بعض الألفاظ التي جاءت في القرآن الكريم كانت أعجمية النشأة، وقد استخدمها العرب قبل الإسلام، فجاءت في القرآن، والقرآن بلسان عربي مبين؛ أي أنها صارت واحدة من مفردات العربية ودوالها، وإن كانت أعجمية النشأة، فالإستبرق – مثلا – "هو ما غَلُظ من الحرير والإبْرَيْسَم. وهي لفظة أعجمية مُعَرَّبة عن الفارسية، وأصلها اسْتَبْرَه"[٣٣]، وقيل : أصلها : استروه، وهو معرب عن السريانية [٣٤]

ويبدو أنه لما عرب عن السريانية أو غيرها طاوع الأوزان العربية، فجاء على ما لا يستنفر منها، إذ رأى جمع من النحاة، منهم سيبويه أن وزنه استفعل[٣٥]، "وقال أبو إسحاق الزجاج كان أصل " استبرق " (استفعل) مثل " استخرج "، والألف ألف وصل، ثم نقل إلى الاسم، فقطع الألف كما يلزم في مثل ذلك"[٣٦].

وقد ذكرت الإستبرق هنا على سبيل التمثيل فقط، وأشباهه ونظائره التي دخلت من لغات أخرى للعربية أكثر من أن تحصى هنا.

وقد ذهب أبو عبيدة إلى أن القرآن ليس فيه ما هو أعجمي، مستدلا بقول الله تعالى : " إنا جعلناه قرآنا عربيا"، ورد الجواليقي عليه بتبيان شاف للمسألة إذ قال : "... وروي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم في أحرف كثيرة أنه من غير لسان العرب؛ مثل سجيل والمشكاة واليم والطور وأباريق وإستبرق، وغير ذلك؛ فهؤلاء أعلم بالتأويل من أبي عبيده، ولكنهم ذهبوا إلى مذهب، وذهب هذا إلى غيره، وكلاهما مصيب إن شاء الله، وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل؛ فقالوا أرتك على الأصل، ثم لفظت به العرب بألسنتها فعربته فصار عربيا بتعريبها إياه، فهي عربية في الحال، أعجمية الأصل؛ فهذا القول يصدق الفريقين جميعا"[٣٧]

والدَّالّ الأعجمي النشأة يشكل مادة درس نحوية، إذ ينطبق عليه حد الكلمة النحوية؛ فهو دال على معنى مفرد بالوضع، وله نصيب من الوجود اللفظي.

وإن معرفة تاريخ الدَّالّ اللغوي، وتحديد كونه أعجمي النشأة أو عربي النشأة لأمر صعب، ليس هينا، وقد أوضح النحاة بعض ما يستدل به على عربية الدَّالّ من عجمته؛ قال السيوطي : " تعرف عجمة الاسم بوجوه (١):

أحدها: أن ينقل ذلك عن أحد الأئمة.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: إبريسم...

الثالث: أن يكون في أوله نون ثم راء، نحو نرجس...

الرابع: أن يكون آخرَه زاي بعد دال، نحو: المهندز...

الخامس: أن يجتمع فيه الصاد والجيم، نحو: الصولجان، والجص.

السادس: أن يجتمع فيه الجيم والقاف، نحو: المنجنيق.

السابع: أن يكون خماسيا أو رباعيا عاريا من حروف الذلاقة، وهي الباء، والراء، والفاء، واللام، والميم، والنون، فإنه متى كان عربيا؛ فلابد أن يكون فيه شيء منها، نحو: سفرجل، وقذعمل، وقرطعب، وجحمرش"[٣٨].

ورغم هذه المعايير السبعة التي نقلها السيوطي عن النحاة من قبله فإن تحديد العجمة في كثير من الأسماء التي استخدمت في العربية أمر ليس هينا، والدليل على ذلك اختلاف اللغويين حول بعض الأسماء؛ أعربية المنشأ والأصل أم معربة وأعجمية الأصل؟ فمن ذلك قولهم في : (إبليس) علما : " (إنه) أَعْجَمِيّ وَلِهَذَا لَا يَنْصَرِفُ لِلْعُجْمَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ وَقِيلَ: عَرَبِيٌّ مُشْتَقٌّ مِنْ الْإِبْلَاسِ وَهُوَ الْيَأْس"[٣٩]، ومثله قولهم في (جهنم) : "" أعجمي وقيل عربي لبعد قعرها"[٤٠]، وفي إنجيل اختلفوا فقيل اسم عبراني أو سرياني وقيل: عربي[٤١]، وفي (الشهر) إذ قالوا هو أعجمي معرب، وقال بعضهم : بل عربي مأخوذ من الشهرة [٤٢]، والخلاف حول أصل الأسماء من حيث العربية والعجمة كثير، وهو في الأعلام أكثر.

والدّوَالّ في الاسمية ذات رتب يعلو بعضها على بعض، ويأتي بعضها دون بعض، والذي يحدد علو الرتبة في الاسمية مدى بعد الاسم عن شبه قسمي الكلم الآخرين؛ الحرف والفعل، فإن الاسم إذا كان بعيد الشبه عن الحرف والفعل كليهما، وكان خالصا للاسمية، سمي متمكنا أمكن؛ أي : متمكنا في الاسمية بعيدا عن شبه غيرها، وأمكن في خصائص الاسمية، فهو يُجَرُّ بما تَجَرُّ به الأسماء، ولا يمتنع من الصرف (التنوين) الذي هو من خصائص الأسماء وعلاماتها، فإن أشبه الحرف بُنِيَ، فصار غير متمكن، فيُمنع إعرابه، ويثبت ضبط آخره، كما يثبت ضبط آخر الحرف.

فإذا أشبه الاسم الفعلَ كان متمكنا غير أمكن، فيمنع من الصرف(تنوين التمكين)، ومن الجر بالكسرة، والجر من خصائص الأسماء، والتنوين

أيضا من خصائصها؛ ما لم يضف، أو يأتي معرفا بأل؛ فإن الإضافة والتعريف بأل يقويان جانب الاسمية فيه، فيرجع إلى جره بالكسرة.

والعجمة علة من العلل التي تُبْعِد الاسم عن رتبة المتمكن الأمكن، وتقربه من شبه الفعل إذا اجتمعت معها علة العلمية، فالعلم اسم، وهو متمكن أمكن في الاسمية ما لم تجتمع مع العلمية علة لفظية تبعده عن أن يكون أمكن في باب الاسمية، وتجعل له شبها بالفعل.

والعلم الأعجمي متمكن غير أمكن، فيمنع صرفه، ويجر بالفتحة، ولكن : كيف يحكم على العلم بأنه أعجمي، فهناك أعلام عربية استخدمها العجم أعلاما، كما استخدمها العرب، فهل تكون عربية أم تكون أعجمية؟

إن الاعتداد في هذه النقطة يكون بأصل اختراع الكلمة علما، والاعتداد بأول استخدام لها؛ فإذا كان العلم قد نشأ في بيئة العجم أولا ثم استخدمه العرب فهو أعجمي، وإن كان عكس ذلك فهو عربي؛ وإن شاع في بيئة العجم؛ لأن الاعتداد هنا إنما يكون بأول استعمال للعلم.

ومن هنا فالنحاة يعتدون بأصل الدَّالّ المفرد، وبيئة النشأة الأولى للدال؛ فهو عربي إذا كان اختراعه واستخدامه الأول عربيا، وهو حينذاك -إن كان علما خلا من العلل اللفظية الأخرى التي تبعد تمكنه من باب الاسمية- يعرب كما تعرب الأسماء، وينون كما تنون؛ وإن كان أعجمي النشأة أبعدته العجمة عن التمكن من الاسمية، فمنع التنوين الذي هو من خصائص الاسم، ومنع من الجر بالكسرة كما تقدم.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا : لماذا اهتم النحاة برصد العجمة في جانب الأسماء فقط؟ ألم تكن هناك أفعال أعجمية النشأة انتقلت إلى العربية؟!

ونحن الآن في واقع اللغة المعيش نشهد بآذاننا دخول أعداد طائلة من الأفعال التي كان أصلها لغات أخرى غير العربية، كما في حقل الحاسوب

والعلوم التجريدية والتجريبية الآن، فنسمع مثلا (كَنْسَلَ) المأخوذة من الفعل (cancel) وفَنَّش المأخوذة من (finish)، ألم يكن في العربية الفصحى خلال تاريخها شيء يعد نظيرا لهذا؟ أم كان التأثر بالأعجمي فقط في جانب الأسماء والأعلام؟ وإن وجدت مثل هذه النظائر في واقع اللغة فأين موقف النحاة منها؟ ولماذا أهملت ولم تحظ بشيء من الإشارات والتقعيد؟

الحقيقة التي تؤكدها المصادر اللغوية أن هذه النظائر كانت موجودة ومعروفة في العربية في كل عصورها اللغوية بما في ذلك عصور الاستشهاد اللغوي، فاللغة العربية قد شهدت انتقالا لبعض الكلمات الأعجمية، تبعه اشتقاق لبنية الفعل من الأعجمي المنقول، فمن ذلك ما ذكره صاحب القاموس المحيط، وغيره [٤٣]؛ قال : " • النَّواخِذَةُ: مُلاَّكُ سُفُنِ البَحْرِ، أو وكلاَؤُهُم، مُعَرَّبَةٌ، الواحِدةُ: ناخُذاةٌ، اشْتَقُّوا منها الفِعلَ، وقالوا: تَنَخَّذَ، كَتَرَأَّسَ"[٤٤]

ويمكننا تقسيم الأفعال الأعجمية الأصل قسمين؛ الأول : ما أخذ من الاسم المعرب بعد دخوله إلى العربية، وأمثلته كثيرة؛ منها المثال السابق، ومنه أيضا ما جاء في اللسان من قوله : " والكُوس: خَشَبة مُثَلَّثة تَكُونُ مَعَ النَّجَّار يَقِيس بِهَا تَرْبِيعَ الخشَب، وَهِيَ كَلِمَةٌ فَارِسِيَّةٌ. ... وكاسَتِ الحيَّة إِذا تَحَوَّتْ فِي مَكاسِها، وَفِي نسْخَةٍ فِي مَساكِها"[٤٥]

والثاني : ما نقل إلى العربية فعلا، وكان مستخدما في اللغة الأعجمية فعلا، وهو أقل من الأول؛ ومنه – على سبيل المثال (دشن) وتدشن ، جاء في المحيط في اللغة قوله : " دشن: مُعَرَّبٌ عِرَاقِيٌّ لَيْسَ من كَلامِ العَرَبِ. وتَدَشَّنْتُ منه شَيْئاً. ودَشَنَ لي بشَيْءٍ: أعْطاني شَيْئاً قَليلاً"[٤٦].

والسؤال الآن : أين موقف النحو والنحاة من التقعيد لهذه الدّوَالّ المفردة؟ لماذا اهتموا بالحديث عن عجمة الاسم، ولم يهتموا بالحديث عن عجمة الفعل؟

والذي يراه الباحث أن هذا مرده إلى أن الفعل الدخيل على العربية يطَّرد فيه مطاوعة أوزان الفعل العربي، وتصريفاته، وإذا صيغ منه الماضي والأمر بنيا كما يبنى الماضي والأمر في الأفعال العربية الأصل تماما، وإذا صيغ منه المضارع أعرب كما تعرب نظائره من الأفعال المضارعة العربية الأصل دون أدنى خلاف، فهو لا يخالف الأوزان العربية للأفعال العربية الأصل، ولا يخالف طبيعة تصريفها، ثم إنه بعد ذلك يلتزم نفس السبيل المطرد في حال الاشتقاق منه، إذ يشتق منه على الطريقة نفسها التي يشتق بها من نظائره عربية الأصل؛ فلا حاجة للتفرقة بينه، وبين الفعل العربي الأصل في علم يُعْنَى بالتقعيد للنظائر المتشابهة المتفقة، وطرد الأبواب فيها على وتيرة واحدة.

بخلاف الاسم، فإنه حين ينتقل من لغة أعجمية يحتفظ بكثير من خصائصه في هذه اللغة، فيختلف عن نظائره العربية الأصل في التقعيد، وربما لا يوافقها في الأوزان؛ فيأتي على وزن لا تُعْرَف له نظائر، ولذا كان لا بد من تخصيصه بالتقعيد، لتعريف متعلم اللغة أنه أمام طبيعة خاصة لبنية الكلمة، وطبيعة خاصة لإعرابها، مردها إلى أن أصل هذا الاسم مختلف عن أصل نظائره من الأسماء العربية الأصل.

الخاتمة

رصد هذا البحث موقف النحويين من الدَّالّ المفرد ابتداء من أولى محاولات تعريف الدَّالّ المفرد في العربية، ولاحظ أن التقسيم الثلاثي للكلمة العربية قد اتخذ من الدلالة معيارا له، وأنه لو استند إلى جانب اللفظ لخلَّف أقساما تزيد على القسمة الثلاثية كثيرا، لكنها ستكون متداخلة تكثر شواردها، كما أوضح البحث ما جاء من غموض في أول مرحلة من مراحل التأليف النحوي في شأن تقسيم الاسم إلى ثلاثة أقسام ؛ ظاهر ومضمر ، وقسم ليس بظاهر ولا مضمر ، وبيَّن البحث المقصود بالقسم الثالث الذي ليس بظاهر ولا مضمر، وانتهى إلى نتائج منها :

أولًا : أوضح البحث سبب خروج بعض الدَّوالّ المفردة من دائرة اهتمام النحويين؛ مثل الإشارة والعقد والنصب، وبين حكم الدَّالّ الخطِّيِّ، ومعيار إعتباره دالًّا نحويا.

ثانيا: ذكر البحث مظاهر التطور الدلالي في الدوالّ المفردة النحوية، كما وضح ما يلحق ذلك التطور من تغيرات عن التحكم في أغلب الصلات النحوية أو في دورها في الخطاب ومنها ما يخفف من أثر التطور الذي قد يغير من مظاهر المعايير النحوية، على الرغم من وجود ثمة قرائن تكشف عن التطور الوظيفي، ومن ذلك ما أغفلها النحاة في دوس الدم الصوت، والفارق إغفالهم لأصوات المقلقلة التي عدها سيبويه بالحكم السحقوي الذي لجم العرب من نطقها وصلتها في أنها عربية، مع الفارق أغفلوه على ما ذكروه في هذا الباب موضحا الفارق بين التقييد والتقييد عليه. ومبينا الحكم النحوي الناجم عن هذا القياس مثل مصطفى له بأنه قياس مع الفارق.

رابعا: ذكر البحث علة تفرقة النحاة بين الضمائر المتصلة والحروف المتصلة مثل تاء التأنيث وياء النسب ،مع كون كل قسم منها متفقا مع الآخر في كونه لا يدل إلا عند الاتصال بغيره.

خامسا: ذكر البحث بعض عوارض التركيب اللغوي التي تُحْدِث تغيرا في طبيعة العمل النحوي للدوال ذات المبنى الواحد والدلالة الواحدة، ومثل لذلك بـ (عسى) موضحا سبب عد النحاة لها فعلا في بعض التراكيب وحرفا ناسخا في بعضها الآخر، مؤكدا أن الدَّالّ الواحد قد يأتي في تركيبين مختلفين؛ فتختلف طبيعته تبعا لعوارض التركيب ، ويختلف عمله النحوي أيضا تبعا لذلك.

سادسا: ذكر البحث سبب إغفال النحاة للفعل الأعجمي النشأة في درسهم النحوي ، مؤكدا أن نظائره كانت موجودة في العربية كما أن نظائر الاسم الأعجمي موجودة، ذاكرا بعض نظائر الفعل الأعجمي النشأة ، وقد قسمها البحث إلى قسمين؛ باعتبار طريقة انتقالها إلى العربية، إذ إن منها ما انتقل عن طريق الاشتقاق من اسم معرَّب، وهو كثير ، ومنها ما انتقل فعلا وكان يستخدم في لغة العجم فعلا ، ونظائره قليلة.

<u>بت المصادر والمراجع</u>

١. الاقتراح في أصول النحو وجدله – عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) –حققه: د. محمود فجال– دار القلم، دمشق – الطبعة الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.
٢. الأمالي – عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)– تحقيق: عبد السلام هارون– دار الجيل – بيروت – الطبعة الثانية– ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
٣. أمالي ابن الحاجب –عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) –دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة – دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت – ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
٤. أمالي المرتضي (غرر الفوائد ودرر القلائد) – الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (٣٥٥ – ٤٣٦ هـ) – المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) – الطبعة الأولى – ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.
٥. إنباه الرواة على أنباه النحاة – جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ) –تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت –الطبعة الأولى– ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.
٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)– المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٧. تاج العروس من جواهر القاموس – محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني –أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي– تحقيق مجموعة من المحققين –

دار الهداية. المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم - لأبي منصور الجواليقي؛ موهوب بن محمد بن أحمد بن الخضر٤٦٥ : ٥٤٠ هـ - تحقيق د. ف. عبدالرحيم - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .

٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي -المتوفى: ٧٤٨هـ) - المكتبة التوفيقية - مصر

٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - أبو حيان الأندلسي - المحقق: د. حسن هنداوي - دار كنوز إشبيليا -الطبعة الأولى.

١٠. الحدود في علم النحو- أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: ٨٦٠هـ) -المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .

١١. سبب وضع علم العربية -عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) -المحقق: مروان العطية -دار الهجرة - بيروت - دمشق -الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

١٢. السنن الكبرى- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) -حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي - أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت -الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م:٣/ ٤٤٣

١٣. سير أعلام النبلاء - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) -المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

١٤.شرح المفصل – يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
١٥.شرح المقدمة المحسبة –المؤلف: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩ هـ) –المحقق: خالد عبد الكريم – الناشر: المطبعة العصرية – الكويت – الطبعة الأولى، ١٩٧٧ م.
١٦.شرح كتاب الحدود في النحو– عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ – ٩٧٢ هـ) –المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري – مكتبة وهبة– القاهرة – الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
١٧.شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم – نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ) – د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله – دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)– دار الفكر (دمشق – سورية) – الطبعة الأولى– ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
١٨.العمدة في محاسن الشعر وآدابه – أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)–المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الجيل– الطبعة الخامسة، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.
١٩.القاموس المحيط – مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)– تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة – بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي – مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان – الطبعة الثامنة– ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
٢٠.كتاب سيبويه –عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) –المحقق: عبد السلام محمد هارون– مكتبة الخانجي – القاهرة –الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٢١. اللمحة في شرح الملحة- محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) -المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية -الطبعة الأولى- ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٢٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير - أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) - الناشر: المكتبة العلمية - بيروت. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار - المؤلف: جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (المتوفى: ٩٨٦هـ) -الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الطبعة الثالثة- ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.
٢٣. المفصل في صنعة الإعراب - أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) -المحقق: د. علي بو ملحم - مكتبة الهلال - بيروت - الطبعة: الأولى- ١٩٩٣.
٢٤. المقتضب - محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) -المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. - عالم الكتب - بيروت.
٢٥. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك - جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) - تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب - شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)-المحقق: إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي، بيروت -الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٦.نزهة الألباء في طبقات الأدباء - عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) -المحقق: إبراهيم السامرائي - مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن -الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٢٧.نظم الدرر في تناسب الآيات والسور- إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى: ٨٨٥هـ) - دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٢٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ) -المحقق: إحسان عباس -الناشر: دار صادر - بيروت .

الحواشي

---

[١] - الأمالي - للزجاجي: ٢٣٨، ٢٣٩

[٢] - نفسه : ٢٣٨

[٣] - ينظر نزهة الألباء: ١٨

[٤] -ينظر المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: ٦/ ٩٧

[٥] - ينظر معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب:٤ / ١٤٦٧

[٦] - ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١/ ٣٩، ٤٠

[٧] -ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ٢/ ٥٣٥

[٨] - ينظر سير أعلام النبلاء: ٤/ ٨٤

[٩] - ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: ٥/ ١٦٧

[١٠] - ينظر نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٨ / ٣٧٤

[١١] - ينظر سبب وضع علم العربية: ٤٣

[١٢] - كتاب سيبويه: ١/ ١٢

[١٣] -ينظر المقتضب: ١/ ٣

[١٤] – المقتضب : ١/ ٣

[١٥] – الحدود في علم النحو : ٤٣٧

[١٦] – شرح المقدمة المحسبة: ١/ ٩٨

[١٧] – نفسه : ١/ ٩٨

[١٨] – السنن الكبرى:٣/ ٤٤٣

[١٩] – البيتان من الطويل، وهما لمعروف الرصافي، شاعر عراقي من شعراء العصر الحديث

[٢٠] – الأبيات من الطويل، وهي منسوبة للنجاشي الحارثي؛ قيس بن عمرو بن مالك، ينظر أمالي المرتضي (غرر الفوائد ودرر القلائد):٢/ ٢١١

[٢١] – البيت من الكامل، وهو للأخطل، ينظر ملحقات ديوانه ص ٥٠٨.

[٢٢] – ممن حدها باللفظ الأبذي، ينظر الحدود في علم النحو :٤٣٥

[٢٣] – منهم الزمخشري في المفصل، وابن الصائغ في اللمحة، ينظر المفصل في صنعة الإعراب: ٢٣، وينظر أيضا : اللمحة في شرح الملحة: ١/ ١٠٤

[٢٤] – ممن حدوها بالقول الفاكهي في شرح كتاب الحدود؛ ينظر شرح كتاب الحدود في النحو: ٨١

[٢٥] -أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٣٦

[٢٦] – ينظر أمالي ابن الحاجب – ١٩٨٩ م: ١/ ٢٩١

[٢٧] – شرح المفصل:١/ ٧٠

[٢٨] – إنما كانت الصفة الفاصلة في الكلمة النحوية هي الدلالة لأنها مكمن الشدة والقوة والتأثير، وتلك هي المعاني التي جعل ابن جني -ومن قبله أستاذه أبو علي الفارسي- تقلبات مادة (ك – ل – م) تجتمع عليها، إذ رأى في الخصائص أن الأصل الثلاثي (ك ل م) يتقلب على ستة أوجه هي كلم وكمل ولكم ولمك ومكل وملك، وقال : إن المستعمل منها خمسة أصول، والمهمل واحد هو (لمك)، فلم يرد في ثبت، ورأى أن الخمسة المستعملة يجمعها معنى الشدة والقوة، والحق أن الأصل السادس (لمك) ليس مهملا، وهو يفضي إلى معنى الشدة والقوة أيضا، فقد ورد (تلمك البعير) إذا

لوى لحييه، وقد نقل الزبيدي في تاج العروس استخداما لمادة لمك مرويا عن أبي عمرو، وهو ثقة، كما نقل الصاغاني استخداما للمادة نفسها مرويا عن أبي عمرو، وابن الأعرابي، وهو ما يرجح كون الأصل مستعملا وليس مهملا كما ذهب ابن جني، وربما لم يعتد ابن جني بهذه الروايات وتشكك فيها، فأنكر هذا الاستعمال، أو ربما لم يسمعه مرويا عن ثقة فضعف عنده، والذي يعنينا هنا هو أن الدلالة في الكلمة هي المحقق الرئيس للقوة والشدة، وهو الذي يجعل لها وقعا في النفس، ولذا أخذت منه الصفة الفاصلة، ينظر الخصائص لابن جني : ١/ ٤٧، وتاج العروس للزبيدي : ٢٧ /٣٢٥، والتكملة والذيل والصلة للصاغاني : ٥/ ٢٣٤

[٢٩] – هذا نص تعريف الزمخشري لها؛ ينظر المفصل : ٢٣، وممن رضي هذا التعريف وأقره بنصه ابن الصائغ، ينظر اللمحة : ١٠٤

[٣٠] –ينظر العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ١/ ٣١٠

[٣١] – ينظر همع الهوامع : ١/ ٢٣

[٣٢] – ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٦/ ٢٠٧

[٣٣] – ينظر شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم : ٥/ ٣٢٢٧

[٣٤] – ينظر تاج العروس من جواهر القاموس:٢٥ /٦٩

[٣٥] – ينظر كتاب سيبويه : ٣ / ٤٣١

[٣٦] – شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٤/ ١٧٩

[٣٧] – المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: ٩٢

[٣٨] الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٦٠، ٦١

[٣٩] – ينظر المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ١ / ٦٠

[٤٠] – مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار : ١/ ٤٢٥

[٤١] – ينظر تاج العروس (ن – ج – ل) : ٣٠ / ٤٥٨

[٤٢] – ينظر المصباح المنير : (ش – هـ – ر)

[٤٣] – ينظر مثلا التكملة والذيل والصلة :٢/ ٣٩٤، وتاج العروس : ٩/ ٤٨٦ : (ن –خ ذ) :

٤٤ – القاموس المحيط (ن – خ – ذ) :

٤٥ – ينظر لسان العرب(ك – و – س)

٤٦ – المحيط في اللغة : (د – ش – ن)